

وانما يصح له بغير موت السيد وان قال انه قران قرانا ومث فانت حر فقل
 بعض القران وما من السيد عنق والفرق التعريف والتكثير كما انك لا تعرف
 عن النصف قال الديرمي والصواب ما قاله الامام في المحصول انه القران
 يطلق على القليل والكثير لا يحسن كلاما والحاصل لقوله تعالى عن نقص
 عليك احسن النقص مما او حينا البكر هذا القران وهذا الخطاب كان
 حكمة بالاجل لان السورة مكية وبعد ذلك نزل ركبتين القران وما تغل عن النص
 ليس على هذا الوجه فان القران بالهمز عند الشافعي يقع على القليل والكثير والقران
 بغيرهم اسم جمع كما افاده الديرمي في تفسير سورة البقرة ولغة الشافعي
 بغيرهم والواقف على كلام الشافعي بظنه فهو راوا بما يطلق في ذلك
 بلغة الواقف لا بغيرها ولهذا انتزع الاشكال واجيب عن السؤال
فصل في الكتابة وهي تسطر الكفا في على الاشتهار لغة الضمة
 والمج لان فيها تضم الي نحو والتم يطلق على الوقت ايضا الذي يجلفيه
 مال الكتابة نحو سائى وسهبت كتابا يعرف القارئ بكفا في ذلك في كتاب
 يوافقه وشوعا عنده عنق بلوغها بعوض منج تجيبين فالتم ولو لفظها اسلاحي
 لا يعرف في الماهلية والاصل فيم قبل الاجماع اية والذين يستخون الكتاب مما لكتف
 اجماعا فكانت يوم ان علمت فيهم خبرا وخبر المكاتب عبد ما يقع عليه درهم
 رواه ابوداود وغيره والحاجه داعية اليها **والكتاب مسجود** لا واجبه
 وان ظلمها الرقيق فبا على الله يبر وشرا القريب وليللا يتعطل اثر الملك
 ويتحكم الحاكم على المالكين وانما تصح اذ اسأله العبد من سيده
وكان مامونا اي امينا فيما يتكسبه بحيث لا يضيغه في معصية مكنتها
 اي قادر على الكسب وبها فسرت الشافعي رضي الله تعالى عنه المعرفي الابه
 واعتبرت الامانة بالابضيم ما يحصله ولا يعنى والفدية على اكتسب ليوثق
 بتحصيل الخوم ويقارق الابنا حيث اجري على ظاهر الامرين الوجوب
 بما ساقى لانه مواساة وحوال النوع لا يمنع وجوبها كالزكاة تغيبه
 قوله مكتسب قد فهم انه اي كتب كان وليس مرادا بل لا بان يكون
 قادرا على كسب بوي اما التزمه من الخوم فان فقد شرط من هذه الثلاثة
 وهو السؤال والامانة والبررة على اكتسب فيها حده لا يقوى بها العتق بها
 ولا نكوه مجال لانها عقد فقدم ما ذكره نفعي الى العتق نعم ان كان الرقيق فاسقا
 بسرقه او نحوها وعلم السيد انه لو كان مع العجز عن الكسب لا اكتسب
 بطريق العتق كرهت كما قاله الاذرى وانما اربعة سيد ورفيق وصبيحة
 وعوض وشرط في السيد هو الركن الاول ما سرق العتق من كونه جنبا ولا
 اهل نكوح ولا لا يهاجرت وابلة اللولا فتقوم كافر اصله وكان لا من مكنه
 ومكاتب وان اذن له سيده ولا من صبي وتحنون وتجو رسقه واولياهم
 ولا من محجور فلس ولا من مرتد لان ملكه موقوف والفقود لا توقف على الجسد
 ولا من مباحض لا نه ليس اهلا للولا وتنافة مريض مرض الموت محسوبة

من التثنية فان خلق مثل قيمته صحت في كله او مثل قيمة في مثله او لم يخلق
 غيره ففي ثلثه وشرط في الرقيق وهو الركن الثاني في اختيار وتوهم صبي وجنوب
 وان لا يتعلق به حق لازم وشرط في الصبيحة وهي الركن الثالث لفظ بصبيحة الكتابة
 وفي معناه ما سرق الضمان اجماعا كما تنكر او ان مكاتب عكيدا كالمعتمدين
 قوله اذا ادبته مثلا فانت حر لفظا ونية وقولا كغيبك ذلك وشرط في العوض
 وهو الركن الرابع كونه مالا كما تعرض له المصنف ولم يذكره غيره من الاركان بقوله
ولا تصح اي الكتابة الاملا في ذمة المكاتب نقدا كان او عوضا موصوفا
 بصفات السلم ولا ان الاعيان لا يملكها حيا بويرا بعقد عليها معلوم
 عندها قدر وحسنا وصفة ونوعا لانه عوض في الذمة فاشترط فيه العلم بذلك
 كد به السلم ويكون **ويكون الى اجل معلوم** ليحصله ولو دبه فلا يصح بالمال
 ولو كان المكاتب معضلا لان الكتابة عقد خالق القياس في وضعه فاعتبر
 فيه سنن السلف والمأثور عن الصلابة من بعدهم كولا وفعلاتنا هو التاجيل
 ولربعدت ها احد منهم حالة ولو جاز لم يتفقوا على تركه مع اختلاف الاعراض
 خصوصا وفيه تحجيل عمقه **فليس له** لو كان العوض منفعة في الذمة
 كبا ديين في ذمته وحول لكل واحدة منهما وقتا معلوما كما يجوز ان يخل
 النافع منها اجرة اما لو كان العوض منفعة غيره فانه لا يصح تاجيلها كما يجوز ان يخل
 لا تقبل لتاجيلها ان كان العوض منفعة عن حالة نحو كاتبتك على ان تخدمني شهرا
 او تحيط ثوبا بتخمسك فلا بد معها من ضمنية مال كقوله وتخطين دينار بعد
 القضاء لان الضمنية شرط فلو كان يكون العوض منفعة فقط فلو انقص
 على خدمة شهرية وصرح بان كل شهر يخم لم يبيع الا بها بخم واحد ولا ضمنية
 ولو كانت على خدمة رجب ورمضان فاولي بالفساد بالفساد في الخدمة او النافع
 المتعلقة بالاعيان ان تستصل بالعتق ولا حد لحد وجوب الكتابة **وقله جمان**
 لان المأثور عن الصابة رضي الله تعالى عنهم من يجره ولو جازت على اقل من تجيب
 لعلوه كانهما نوا يبادرون الى القرابات والطاعات ما لم يكن ولا انها مشتقة
 من ضم الخوم بعضها الى بعض واقله ما يحصل به الضمان والمراد بالجز هنا
 الوقت كما في الصحاح قال النووي في لفظه حكاية عن الراعي فيقال كانت
 العرب لا ترف الحسب ويبنون امورهم على طلوع الجز والمنازل فيقول
 احدهم اذ اطلع على التراب اذبت حقد فسميت الاوقات تجوما تسمى المودي
 في الوقت تجا **فصبيحة اطلاقها** اي ان يرضي بغيره في تصويره ولو
 في مال كغيره وهو كذلك لان كان الفدية عليه كالمسلم الى محسب في مال كغيره
 اجل فصبر ولو كانت عمدا كذا في صحيفة واحدة على عوض واجد كما ان يجر
 تجيبين وعلق عنهم باد يرضي لا يتخا المالك فصار كما لو باع عبدا بمثل واحد
 ووزع العوض على قلوبهم وقت الكتابة من ادي حصيد منهم عنق ومن تجيز
 في ويصير كتابته بغير من با قيم خولانها فتعد الاستقلال المقصود بالعقد ولا
 تضع كتابته بعض رقيق وان كان با قيمه لغيره واذن له في الكتابة لان الرقيق